

الصناديق السيادية ودورها في حماية أزمات تراجع أسعار المحروقات.
Sovereign funds and their role in protecting the crises of
declining Hydrocarbons prices

¹ حاج علي نورة* ، آيت عيسى عيسى²

1- جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر(الجزائر) ، البريد الالكتروني: karimagrh06@gmail.com

2- جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر) ، البريد الالكتروني: aitaissaaisa@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/01/17 تاريخ القبول: 2020/04/11 تاريخ النشر: 2021/04/15

ملخص:

تلجأ العديد من الدول لتسيير الأزمات الاقتصادية بالاستعانة بالعديد من الآليات على غرار الصناديق السيادية والتي تمثل صناديق استثمارية تدير من طرف هيئة حكومية بنيابة عن الشعب، تمت الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي لتبيان العلاقة بين تلك الصناديق و التنمية الاقتصادية، وبالرجوع للحالة الجزائرية فإن تلك الأخيرة أسست صندوق سمي بصندوق ضبط الإيرادات وعليه فإن الدراسة تبحث في مفهومه بدياته وأثره على التنمية الاقتصادية المحلية.
الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، صندوق ضبط الإيرادات، الأزمات الاقتصادية، الحوكمة.

Abstract:

Most countries try to manage crises with several ways such as A Sovereign Wealth Fund which is an investment fund managed by a government agency on behalf of a nation or sovereign states. This study relied on descriptive analytical approach to clarify the relation-ship between SWF and economic development . In Algeria the government created a fund named “Revenue Regulation Fund“ so we will search in the concept of Revenue Regulation Fund its beginning, and it’s impact on local economic development

Keywords: Sovereign Wealth Fund, Revenue Regulation Fun, Economic crises, Governance

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

تسعى الحكومات من خلال جملة من الآليات المالية والقانونية للحفاظ على التوازن العام للاقتصاد الداخلي، ويمثل إنشاء صناديق للادخار أهم تلك الآليات عند الأخذ بعين الاعتبار عامل النضوب الطبيعي للمصادر الطاقة الأحفورية والمعادن مع الرغبة في بناء اقتصاد قوي مبني على قوى العرض والطلب لصناعات المصنعة والحاجة إلى بناء أصول أخرى تدر دخلاً للأجيال تعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بالإنصاف بين الأجيال في إطار ما يعرف بالتممية المستدامة.

يشكل القطاع المحروقات في الجزائر نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1996-2000 نسبة % 29.68 من الناتج المحلي الإجمالي، تتميز سنة 2000 السنة التي سجلت أكبر نسبة % 39.4 من الناتج المحلي وهذا يؤدي إلى نتيجة، أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

- إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:
ما مدى فعالية آلية الصناديق السيادية في الحماية أزمات تراجع أسعار المحروقات؟

- فرضيات البحث:

لتحليل موضوع البحث انطلقنا من الفرضية التالية:
تعمل صناديق الثروة السيادية على تسكين آثار الأزمة دون البحث على حلول جذرية لمشكلة التبعية للبتروول.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة أو خطأ الفرضية ومن أجل اللإمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على الخطة التالية:

1. عموميات حول الأزمات المالية.
2. مفاهيم عامة حول الصناديق السيادية.
3. واقع تسيير صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

1- عموميات حول الأزمات المالية

تتعدد التعريفات حول الأزمات في الاقتصاد غالى أنها تلتقي في نقطة واحدة وهي أنها حالة اقتصادية مفاجئة ولها آثار سلبية ضمن الدورات الاقتصادية حيث عرفها د. أحمد بن حسن على أنها: "تلك الحالة الاقتصادية المفاجئة والغير متوقعة والتي تحمل آثار سلبية يمكن أن تمس بكيونة الأفراد والمنظمات" (أحمد بن حسن أحمد الحسيني، 1999، ص183).

بشكل عام فإن الأزمة إلى التحول في شكل متغير أو عدة متغيرات اقتصادية بشكل فجائي ولوضع غير طبيعي مما يخلف آثار عادة ما تكون سلبية للمتلقي.

1.1. تعريف الأزمة المالية.

كما يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها "وضعية اقتصادية التي آثار سلبية على جميع المتغيرات المالية (حجم الإصدار، أسعار الأوراق المالية، معدل الفائدة، أسعار صرف العملات) والتي تتطلب تدخل عاجل واستجابة فورية للسلطات الاقتصادية. أما د. "عبد الله شحاتة" فيعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية نتيجة انهيار النظام المالي لتمتد آثاره لقطاعات أخرى. كم أن د. "فريد كورتل" فيعرف الأزمة المالية على أنها توقف الأحداث المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف ما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازنات من خلال تكوين عادات جديدة.

2.1. أنواع الأزمات المالية.

يمكن تصنيف الأزمات المالية أساساً في نوعين أساسيين وهما (2015، www.jinan.edu)

(أ) الأزمات المصرفية: وتتخذ شكلان:

• أزمة السيولة: هي الأزمة الناشئة عن خلل في العرض والطلب على السيولة المالية، حيث يرتفع الطلب على الودائع بصورة مفاجئة. وفي مقابل عجز المؤسسات المصرفية على وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة. وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.

• أزمة الائتمان: وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.

(ب) أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات": ينشأ هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة". أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل. وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث لما يكون هناك اتجاه قوياً لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

ت) أزمات العملات: ترتبط أزمات العملات أساسا بالتقلبات في أسعار الصرف نتيجة المضاربة ما يضطر السلطات النقدية على تخفيض سعر العملة وبالتالي تفقد قيمتها كوسيط للتبادل وخزن للقيمة، وما يلي ذلك من تبعات على الأسواق المالية.

3.1. إدارة الأزمات في الاقتصاد.

تكون مهمة إدارة الأزمة من المهام الكلاسيكية للشخص العام والمتمثل في الدولة (الحكومة المركزية)، أو الحكومات الفيدرالية ينظر العديد من الاقتصاديين إلى علم إدارة الأزمات على أنه فن من فنون اتخاذ القرار بالإدارة. ثلاث أساسيين:

أ. الأول يتمثل في البعد لاستباقي حيث تعمل الحكومة على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات كل ضمن نشاطها على المستوى الجزئي حيث تعمل الهيآت السابقة الذكر على وضع آلية إنذار مسبق من جهة مع التحضير الجيد لمواجهة الصدمة من خلال تخصيص احتياطي مالي (صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر).

ب. البعد الثاني يتمثل في البعد الآني للأزمة: بما أنه لا يمكن التكهّن الدقيق بزمن حصول تلك الأزمات، يمكن أن تحدث الصدمة بشكل فجائي، وعليه لابد من القائمين على السياسة العامة بالدولة القيام بمجموعة من ردود الأفعال في سبيل التخفيف من حجم ونطاق توسع تلك الأزمة.

البعد الثالث متمثل في البعد اللاحق لحدوث الأزمة: تعمل الجهات المكلفة والتي تكون في العادة مكونة من مجموعة استشاريين اقتصاديين بوضع استراتيجية مبنية على أسس علمية بعد استشارة كل من القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني من أجل معالجة الآثار السلبية التي تخلفها تلك الأزمة على المنظومة المالية والمصرفية.

2- مفاهيم عامة حول صناديق الثروة السيادية

تكلف صناديق السيادية للدول بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للحكومات، حيث تشترك أغلب الهيئات الدولية في تعريفها على الهدف أو الغاية من تأسيس تلك الصناديق.

1.2- تعريف الصناديق السيادية:

يعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها (A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan, Yermo, 2008, p04) "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية آلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية".

هو صندوق الاستثمار المملوك للدولة أو كيان يتم تأسيسه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائدات الخصخصة والمدفوعات التحويلية الحكومية، الفوائض المالية العامة، والإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية. يستبعد تعريف صندوق الثروة السيادية، من بين أمور أخرى، الأصول الاحتياطية بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لميزان المدفوعات التقليدي أو لأغراض السياسة النقدية، الشركات والمشاريع المملوكة للدولة أو الأصول المدارة لصالح الأفراد.

وتحتوي هذه الصناديق على كمية من الأموال قد تصل إلى مليارات الدولارات، تستثمرها الدول عادة في الأسهم والسندات، وتتفاوت الأرقام التي تحدّد موجودات تلك الصناديق، لأن عدداً كبيراً من الدول لا تعلن عن حجم أموالها فيها، بالإضافة إلى أن دولاً كبرى ونامية تمتلك هذه الصناديق، وكذلك هناك شركات كبرى ومؤسسات ضخمة وعلاقة لها حصص بها وتديرها بمهارة لافتة بأنها وسائط مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ وتدير الموارد المالية العامة، وتستثمرها في أصول متنوعة، وتلك الموارد ناتجة من سيولة إضافية في القطاع العام، بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية.

2.2- مصادر أموال الصناديق السيادية

تعتبر عائدات النفط المصدر الأساسي للأموال أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية في العالم (عبد الرحمن سلوم، 2008، ص 07) وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد إيرادات الدول المنتجة للخامات ازدادت ثروات هذه الصناديق، كما تعتبر الاحتياطيات النقدية الأجنبية مصدراً أساسياً أيضاً. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.

وتشير دراسات أجراها "ستاندرد تشارترد" إلى أن حجم الأموال التي ستمتلكها تلك الصناديق خلال عقد من الزمن ستتجاوز 13.4 تريليون دولار، فيما تقدر "مورغان ستانلي" أن تبلغ الموجودات 17.5 تريليون دولار.

3.2- الغاية من إنشاء صناديق الثروة السيادية:

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب الهدف الذي أنشأت بفعله والتالي الجملة من التصنيفات المشهورة (زغيب شهرزاد وحلمي حليلة، 2008، ص 09):

أ. **صناديق الادخار:** وهي صناديق يطلق عليها بصناديق الأجيال تعبر عن رغبة الحكومات بأهمية أن تكون عوائد موارد البلاد الطبيعية السيادية مشتركة عبر الأجيال حيث تتولى صناديق الادخار في تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحويل عوائد الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد إلى حقوق استثمارية متنوعة من الموجودات المالية الدولية. فالهدف يتمثل في ادخار جزء من

الإيرادات النفطية الآنية وتميئها بالاستثمار الداخلي أو الخارجي لتشكل بديلا للنفط عند نضوبه في الآجال الطويلة ولهذه الصناديق تسميات مختلفة كصندوق الاحتياطي الأجيال القادمة في الكويت ، وصندوق الاحتياط الحكومي ، وكذا هيئة أبو ظبي (يسرى محمد أبو العلاء، 2008، ص 19)

ب. **صناديق التنمية:** توظف صناديق التنمية مواردها اتجاه القيام بمشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدًا مشاريع البنية التحتية. وتهدف هذه الصناديق إلى ادخار جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية التحتية والخدمية وهذا الجزء المستخدم للتنمية يختلف باختلاف الدول والظرف الزمني.

ت. **صناديق احتياطي التقاعد:** هي صناديق توظف مواردها بغية إدامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين، وتستخدم هذه الصناديق أحيانا بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات التي تترتب بشكل طارئ على الميزانية العمومية للحكومة.

ث. **صناديق الاستقرار:** وهي صناديق تنشأ عادة الدول الغنية بالموارد الطبيعية بغية عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات أسعار تلك المواد وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة للحد من آثار التذبذب بالنسبة للإيرادات النفطية ، منها إنشاء صناديق للاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها وإنشائها ومرجعيتها من دولة إلى لأخرى ، وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الإنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات المنقلبة وصعبة التنبؤ بها إلى الميزانية.

الجدول رقم 01: ترتيب الدول حسب تاريخ إنشاء.

الدولة	اسم الصندوق	تاريخ الإنشاء	مصدر عوائد الصندوق
الكويت	هيئة الإستثمار الكويتية	1953	نفط
سنغافورة	تيماسك	1974	تجارة
الإمارات	هيئة الإستثمار أبو ظبي	1976	نفط
بروناي	وكالة الإستثمار لبرناوي	1983	نفط
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	1990	نفط
ماليزيا	khazanh national bhd	1993	نفط
قطر	هيئة الإستثمار القطرية	2000	نفط
إيران	صندوق الإستثمار النفطي	2000	نفط
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000	نفط

فرنسا	صندوق الاحتياط للمعاشات	2001	اقتطاعات اجتماعية
روسيا	صندوق الإستقرار	2003	نفط
استراليا	الصندوق الحكومي المستقبلي	2004	غير محدد
كوريا الجنوبية	شركة الإستثمار الحكومية لسنغافورة	2005	تجارة
فنزويلا	صندوق التنمية الوطنية	2005	نفط
ليبيا	صندوق احتياط النفط	2007	نفط
الصين	شركة إستثمار الصين	2007	عملات أجنبية
الشيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي	2007	نحاس
إيطاليا	صندوق الإيطالي الإستراتيجي	2011	تجارة
كازاخستان	هيئة الوطنية للإستثمار	2012	نفط

المصدر: ستيفن بيرنت (2008)، حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، أكتوبر ص 29

3- واقع تسيير صندوق ضبط الايرادات في الجزائر:

عرفت الجزائر بعد أزمة مديونية خانقة في تسعينيات القرن الماضي نتيجة التدهور في أسعار النفط، ما استدعى الخضوع للإجراءات التقشفية المفروضة من صندوق النقد الدولي (اتفاقية ستاند باي) من خلال تفعيل عملية اعادة جدولة الديون المترتبة على الحكومة، ومع الانتعاش في أسعار النفط مع بداية الألفية سعت الحكومة الى تدارك

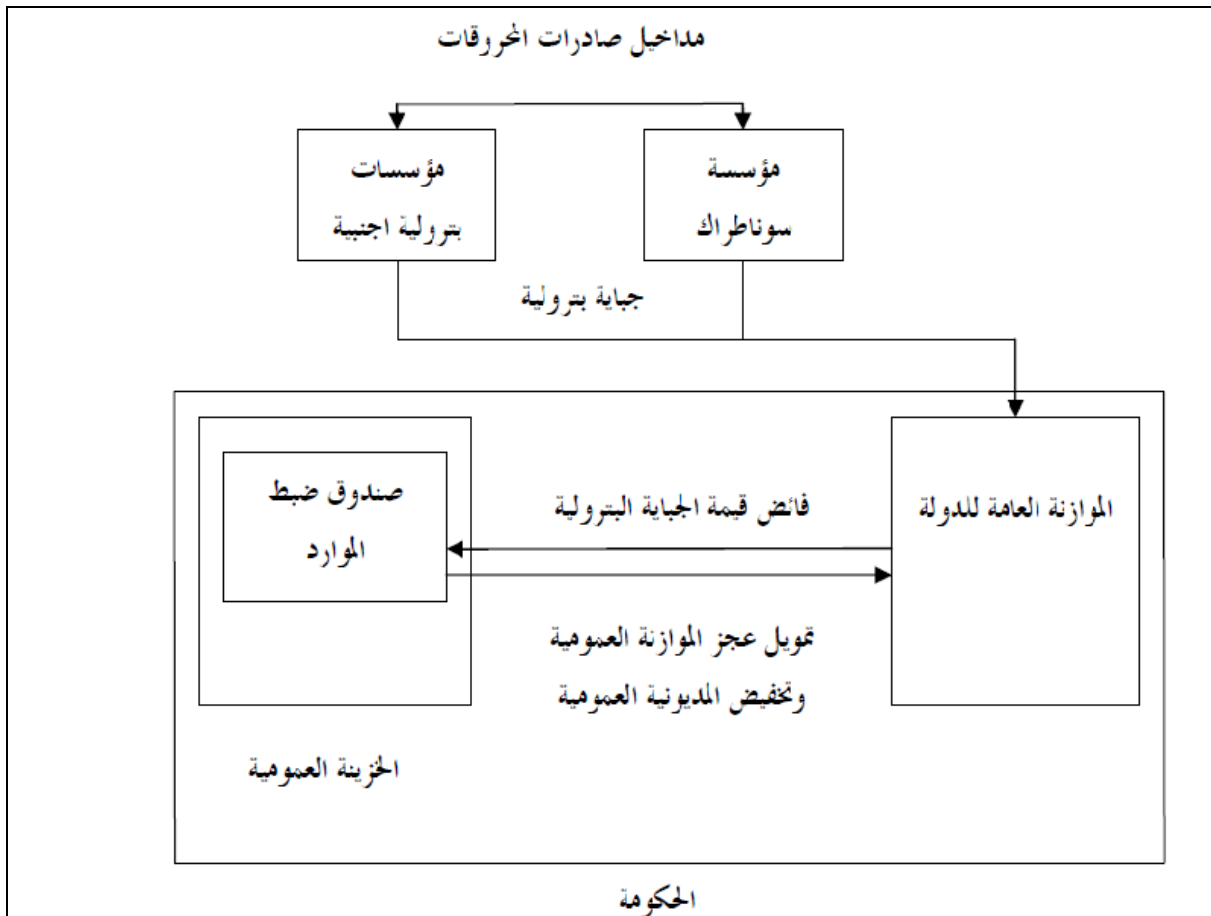
1.3. تعريف صندوق ضبط الايرادات:

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية (بوفليح نبيل، 2011، ص183)، إذا حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار 1 خلال نفس السنة. ومن أجل الإستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة وبالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى البعيد والمتوسط قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية والذي يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة في نفس السنة ، تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي 2 الذي صدر في 27 جوان 2000 حيث حدد من خلال هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وكذلك أدخل عليه عدة تعديلات تعديل في سنة 2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004

1.1.3. نوع الصندوق:

يُدرج صندوق ضبط الإيرادات ضمن الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص (بوفليج نبيل، 2011، ص234)، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد اعداد وتنفيذ الميزانية، كما أنه لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، يستمد صندوق ضبط الإيرادات أو الموازنة أهمية من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية (Ahmed Benbitour, 1989, p 124):

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
 - ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني.
 - تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.
 - يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى صندوق الإدخار.
- الشكل رقم 01: دور صندوق ضبط الإيرادات في الإقتصاد الجزائري.



المصدر: بوفليج نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، مصدر سبق ذكره، ص 235.

2.3. واقع الاقتصاد الوطني في ظل سياسات تسيير صندوق ضبط الإيرادات.

قبل التطرق للأثر المباشر لسياسة تسيير صندوق ضبط الإيرادات لابد لنا من معرفة الأسس التي يتم من خلالها تسيير الصندوق، حيث تعمل الحكومة على وضع تسعيرة مختلفة عن تلك التي تتشكل في السوق العالمية من خلال تلاقي العرض والطلب في بورصات مصادر الطاقة حيث يعمل مجموعة من الاستشاريين القانونيين على وضع سعر مدروس لسعر البرميل الواحد من البترول يكون منخفض بشكل نسبي عن السعر الأول لتلافي عدم استقرار السوق العالمية وأثرها على التوازن العام لميزانية الدولة والفرق بين متوسط السعر الأول والثاني يضرب في الكمية السنوية لنحصل في الأخير على رصيد صندوق ضبط الإيرادات (لطرش وكتاف، 2018، ص31).

الجدول رقم 03: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من الفترة 2000-2012.

السنة	الصادرات خ. م (مليون دولار)	النسبة من إجمالي الصادرات	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري خ.م (مليون دولار)	رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليار دينار)
2000	623	3,18	9173	-8550	453
2001	684	3,40	9940	-9256	124
2002	734	3,80	12009	-11275	27
2003	664	2,80	13534	-12870	449
2004	788	2,50	18308	-17520	623
2005	1 099	2.44	20 048	-18949	1369
2006	1 158	2.12	21 456	-20298	1798
2007	980	1.62	27 631	-26651	1739
2008	1400	1.78	39 479	-38079	2288
2009	770	1.72	39 294	-38524	400
2010	0969	1.70	40 473	-39504	1318
2011	1227	1.68	47 247	-45185	2300
2012	1153	1.61	51570	-45428	7374
2013	1051	1.62	54990	-53939	7696
2014	1634	2.72	59670	-58036	2493
2015	1480	4.25	52650	-51170	2634
2016	691	4.5	46627	-45936	1797

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- جمارك الجزائرية CNIS.

- البنك الدولي.

يمثل الجدول السابق الوضعية المالية العامة للدولة الجزائرية والذي يشمل كما سبق الذكر السعر المرجعي و الذي شهد ارتفاع نسبيا ما بين السنة 2007 (19) و السنة الموالية (37) ليستقر عند ذلك السعر وذلك نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية كم يفسر أيضا العجز الذي بات يسجل في الميزانية العامة للدولة نتيجة الثقة التي بات يحلى بها السياسيون في إعداد وثيقة الميزانية مع تحسن ملحوظ في موارد صندوق ضبط الإيرادات مع ارتفاع بخمسة أضعاف في الناتج الداخلي الإجمالي كلها مؤشرات تدعوا إلى التفاؤل.

ساعد الإنفاق المتصاعد خصوصا في شطر التسيير بميزانية من خلال دعم مداخل الأسر (الرواتب والأجور) في زيادة الطلب الداخلي والخارجي على السلع والخدمات إلا أن هذا الإنفاق المتزايد لم يستفد منه الاقتصاد الداخلي والمنتج الوطني بشكل كبير في حين أن العجز الذي بات يعرفه الميزان التجاري بات يهدد الاستقرار العام للدولة وذلك نتيجة زيادة الواردات من السلع المستوردة حيث أضحت السوق الوطنية والتي أضحت سوق تصريف للمنتجات المستوردة وبالأخص من جمهورية الصين الشعبية. تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مؤشر مهم لمعرفة مدى تنافسية المنتج الوطني في الأسواق العالمية وهي أيضا من بين الأهداف المسطرة للسلطة النقدية والتي تسعى لتعظيمها. وبالرجوع إلى إحصائيات الجمارك الجزائرية نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت وتيرة تصاعدية في سنوات الأخيرة فقد تضاعفت بمقدار 300% منذ سنة 2000 لسنة 2012 (لطرش وكتاف، 2018، ص32)، غير أن ذلك الارتفاع لايعكس بأي حال من الأحوال الوضعية الجيدة للإقتصاد الوطني ففي المقابل أيضا إرتفعت الواردات إلى غاية 2015 بنسبة 500% وفي المقابل فإن هذه الواردات لم توجه نحو استيراد السلع الرأسمالية، حيث وجها معظمها نحو السلع الاستهلاكية النهائية وما رافق ذلك من عمليات فساد وتضخيم للفواتير.

بعد التطرق لأهم المتغيرات المبينة للواقع الاقتصادي في البلاد فإن الجزائر تبقى في ظل اعتمادها على الفوائض المالية المدخرة في صندوق ضبط الإيرادات والناتجة من الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات في السوق العالمية منذ 2008 حتى 2013 في معزل عن الأزمات الاقتصادية في المدى القصير غير

أنها لا تملك مجال واسع للمراوغة في الفترات المتوسطة والطويلة نسبيا في ظل غياب اقتصاد سوق حقيقي يعتمد على خط إنتاج متكامل.

وعليه فإن السلطات المعنية بتسيير الوضع الاقتصادي لا تزال تعاني من تبعات الاعتماد على المحروقات ذلك السوق شديد التقلب مع الارتفاع الكبير في العجز المسجل بميزانية الدولة دون إدراج الجباية البترولية مع الارتفاع الكبير في النفقات التحولية المدرجة في جانب نفقات التسيير بالميزانية العامة للدولة، وبالفعل فقد شهدت أسعار البترول سقوطا حرا في سنة 2014 وبنسبة تفوق 300% في بعض الثلاثيات من سنوات 2015 و2016 ما أدى إلى سحب الكتلة النقدية بالعملة الصعبة والمودعة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، وهو ما يثبت أن للصندوق أثر إيجابي في المدى القصير جدا، وبالتالي فالسياسة القائمة على توظيف صندوق ضبط الإيرادات هي سياسة غير فعال في القضاء على الأزمات الاقتصادية.

كل ذلك سيزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي العام بالدولة الذي لا يزال عالقا في الفترة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي لاقتصاد الرأسمالي سيفرض على صانعي القرار بالدولة التوجه نحو القطاع الخاص الذي تبقى الأزمات المرتبطة به محدودة حيث يمكن دراستها وحتى التنبؤ بها كما يمكن من خلال نظرية المكاتب الثلاث ل Ruchard Musgrave إعادة التوازن الاقتصادي من خلال تدخل الدولة وفي هذه الحالة سيلعب احتياطي العملة المدخر في صندوق ضبط الإيرادات دورا حاسما في تسيير الأزمات خارج أزمة تراجع أسعار المحروقات.

كخلاصة يمكن التأكد من خلال تحليل الميزان التجاري من جانب الصادرات خارج المحروقات والواردات الجزائرية من السلع أن التيار المدافع على الإبقاء على سياسة تسيير فوائض مداخل المحروقات من خلال تجميدها كادخار سيستهلك بشكل حتمي في الأجل القصير لتخفيض العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة دون استثمارها في نشاط اقتصادي صناعي أو خدماتي لتحقيق قيم مضافة (كالسياحة مثلا) يبقى ضعيفا في ظل اقتصاد تبقى الصادرات خارج المحروقات تسجل نسبة 97% وعليه يبقى هذا الطرح ضعيف في مواجهة الأزمات الناتجة عن تراجع المداخل الراجع إلى انهيار أسعار البترول.

الخاتمة:

تعتبر الصناديق السيادية من بين أهم مصدات الحماية من الصدمات خصوصا عند الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، كالبتروول والغاز حيث يتم اللجوء إلى الفوائض المالية الناتجة عن الفارق ما بين عوائد الجباية والإنفاق العام ضمن موازنة يتم رسمها من خلال سياسة اقتصادية تختلف من دولة لأخرى، كما يمكن أن تشكل وعاء لادخار بحيث يسمح بتخصيص جزء من العوائد الحالية للأجيال المستقبلية في إطار ما بات يعرف بالتنمية المستدامة الى أن هذا الطرح يبقى ضعيف في ضل التقلبات في أسعار المواد الأولية من جهة وأسعار صرف العملات الأساسية من جهة أخرى

فمن خلال الدراسة الموجزة يتضح لنا أن الغاية التي أنشأ بفعلها صندوق ضبط الإيرادات في تبقى محصورة في سد الثغرات المالية للميزانية العامة للدولة والذي يظهر سنويا في شكل الميزانيات التكميلية وذلك لتدارك التضخم الذي باتت تعرفه نفقات التسيير دون أن يكون له دور في الحماية من الأزمات طويلة الأجل أو ذات الآثار ، وعليه و انطلاقا مما سبق يمنا الخروج ببعض التوصيات المهمة:

← استغلال فرصة الاستقلالية المالية وانخفاض المديونية الداخلية والخارجية على حد سواء و التي تعيشها الجزائر للقيام بجملة من التعديلات خصوصا في السياسة الاقتصادية الكلية ما سيسمح لها بتمرير سياسات تسيير ملائمة من خلال القيام بجملة من الاستثمارات المدروسة والتي تجمل طابع الهجومي والبعد الاستراتيجي كالسياحة مثلا (حيث تعتمد العديد من دول الخليج على هذا القطاع الهام باعتباره بديل لقطاع النفط على المدى البعيد بالرغم من افتقارها للإمكانيات السياحية على غرار الجزائر) دون التوجس من مخاطر البيروقراطية.

← ضرورة البحث عن آليات أخرى لدعم الإنتاج الوطني من خلال الدعم المالي المباشر من الصندوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشطة خصوصا في المجال الصناعي، من خلال وضع إستراتيجية واضحة المعالم بأهداف على المدى القصير والمتوسط في إطار عجلة صناعية متكاملة بدل الحلول النقدية ذات الأثر الاسمي على الاقتصاد الفعلي.

← ضرورة حوكمة تسيير صندوق ضبط الإيرادات من خلال إدراج عامل الشفافية في التسيير، مع تفعيل الرقابة التشريعية على المخرجات مع ضبط الحجم المالي المخصص لدرء العجز في الميزانية العامة للدولة في سبيل الحفاظ على موارده

المراجع:

- 1- بوفليح نبيل (2011) ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 2- زغيب شهرزاد وحلمي حليلة (2008)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 11، الجزائر .
- 3- ستيفن بيرنت (2008) حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مركز كارينغي للشرق الأوسط.
- 4- عبد الرحمن سلوم (2010)، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط- مذكوى التخرج لمتطلبات نيل شهادة الماجستير - جامعة دمشق.
- 5- لطرش ذهبية، كثاف شافية (2018): فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017- مجلة التنمية الاقتصادية، 03 (01).
- 6- يسرى محمد أبو العلاء (2008) ، نظرية البترول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- 7- أدولفو باراهاس، ورالف شامي (2013)، في مسألة التمويل- مجلة التمويل والتنمية.
- 8- A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo (2008), Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. OECD Publishing France.
- 9- Benbitour Ahmed (1989) " l'Algérie au troisième millénaire" édition Marimoor, Algérie.